

ايضا عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن المدينة تقبل
 منه ومهما واستبشرت ارواحها وكتب عنده الله
 تعالى براحتى كلاما شريفا لدية **وله** وفي
 الحديث كلامه يوم ان هذا حديث واحد مع انه
 ماخوذ من حديثين كما علمت مع تغيير بعد اللفظ
 بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى للمعاني
وله على الامراء عندهما وقال ابو يوسف على
 الحاج لانه وجب للتحلل وفضل الصراحتين والاصرام
 وهذا الصراحتين اذ يكون الدم عليه ولهما ان
 الامر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه
 خلاصة كذا في الهداية **وله** ولو سئل اشار
 به الى ان الامر بمعنى المجموع عنه فيحمل الميت كافي
 النبي **وله** وقيل من الثلث لانه صلة الى
 مال لا يكون في مقابله عمن مالى كالتفاحة **وله**
 يعني التذوق والكفارات كذا في العناية **وله**
 وقيل من الكل لانه وجب حقا للمصوريين وقاله
 الامراء في هذه العهدة فصار ديننا على الميت
 والمدبر يحمله جميع المال كذا في العناية **وله**
 ان فاته فيه ان كلامنا في الاحصار وهذه المسئلة
 فمن فاته الى فلا يجزى ذكرها هنا ويمكن ان يقال
 انها شاملة للمصرا منه في معنى فاته الى كما مر
 به ويدل عليه قول صاحب البرجيت قال واذا انحلت
 المامور المحصر بذي الهدي فعليه الى من قابل
 بالرضة كذا قالوا ولم يصح بانها في الاحصار
 والغوات

والغوات اذا اقتضى الى هل يكون عن الامر ويقع المامور
 واذا كان لا هو هل يبر على الى من قابل بالرضة
 انتهى وقوله ضمن اي المال وان حج من قابل عن
 الميت بحال نفسه اجزاء قال في الفتاوى الهندية
 ولو ان الحاج عن الغير تشاغل بجراح نفسه حتى فاته
 الى ضمن المال فان حج بحال نفسه عن الميت من عام
 قابل اجزاء وان فاته الى باقية سماوية او سقط من
 البعير قال محمد لا يضمن النفق المأخوذة ونفقة زوجته
 في ماله خاصة كذا في السران الوصايا انتهى ومثله
 في البحر الزاخر زيادة بعد قوله خاصة وهو عليه
 ونفسه الى من قابل وفي منسك الشيخ رحمة الله
 صلى الله عليه وسلم على عاربت في حاشي الهنجر ان فاته
 لتقصير من ضمن المال فان حج من مال نفسه من عام
 قابل اجزاء وان فاته باقية سماوية لم يضمن ويتألف
 الى عن الميت لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة
 انتهى فقد علمت من هذه النقول انه في التقصير ان حج
 من قابل عن الميت اجزاء واما في الافة السماوية
 فذلك على ما في منسك رحمة الله السنك واما
 على في البحر الزاخر فيقع الى عن نفسه فان عاربت
 وهو قوله وعليه ونفسه الى من قابل استمر بذلك
 والكشف بهذه النقول ما تردد فيه صاحب البحر
 في قوله اذا اقتضى الى هل يكون عن المامور ويقع عن
 المامور ونحو ترده الاحزان قلت يرد على قوله
 قوله ان فاته للمصرا ان المصرا يكون احصاره بتقصير
 من تليف يصح التفصيل فيه قلت قد يكون احصاره